

modified impact of governance on the relationship between electronic auditing and internal auditing tasks in commercial banks in Iraq

Asst. Lact. Luma mohammed mansoor-AL-Dulaimia

Ministry of Higher Education and Scientific Research

lumamohammed15@gmail.com

Received: 6/12/2023

Accepted: 14/3/2024

Published: 30/6/2024

Abstract:

This study aimed to identify the modified impact of governance on the relationship between external electronic auditing and internal auditing tasks in commercial banks in Iraq. out of (386) male and female employees in the internal audit departments; Arithmetic means, standard deviation, simple and hierarchical regression analysis were used to test the hypotheses, and the study found a set of results, most notably: the existence of an effect of external electronic auditing on internal auditing tasks in commercial banks in Iraq, and the existence of an effect on governance as a modified variable in improving the relationship between external electronic auditing and the tasks of external auditing. Internal auditing in commercial banks in Iraq The study recommended a set of recommendations, the most prominent of which are: The need for commercial banks in Iraq to provide information related to financial disclosure to shareholders and investors.

Keywords: governance, electronic auditing, internal audit tasks, commercial banks in Iraq.

الاثار المعدل للحوكمة على العلاقة بين التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. لمى محمد منصور الدليمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص:

يهدف البحث لمعرفة الأثر المعدل للحوكمة على علاقة التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق، وشمل مجتمع البحث كافة المدققين في المصارف التجارية، وبلغت العينة (386) موظفاً وموظفة في أقسام التدقيق الداخلي؛ وتم استخدام الأوساط الحسابية والانحراف المعياري وتحليل الانحدار البسيط والهرمي لاختبار الفرضيات، وتم الحصول على بعض النتائج منها: تأثير التدقيق الإلكتروني على وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف، هناك تأثير للحوكمة كمتغير معدل في تحسين العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية وأوصت الباحثة بتوصيات كثيرة من أبرزها: يجب على المصارف التجارية في العراق بتوفير البيانات ذات الصلة بالإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين. الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التدقيق الإلكتروني، مهام التدقيق الداخلي، المصارف التجارية في العراق.

المقدمة introduction

توصل الفكر الإداري مع الزمن إلى ضرورة الفصل بين التملك والإدارة بحيث يعمل المديرين بدور المتوكل في المشاركة واخذ القرار وتسهيل أمور الوحدة الاقتصادية. ويتحمل مالكو المصرف مسؤولية حسن اختيار المديرين، ولكن تبين مع الزمن ما يعرف بمصرف تداخل مصالح المديرين والمالكين مع بعضهم فمن الممكن جداً لإدارات المصارف أن تقوم بالاهتمام بمصالحها الشخصية بشكل يفوق تركيزها واهتمامها على تضخيم وزيادة ثروة وأرباح حملة الأسهم، الذي يعتبر الهدف الرئيس والأساس لأية

مصرف ربحية، من هنا ولدت فكرة "الحوكمه" التي قامت في البداية على أساس إيجاد وسائل وآليات للتقليل وللتخفيف من مشكلة الوكالة (الإدارة) من خلال الموازنة بين مصالح المصرف أو المؤسسة من جهة وبين القيام بمتابعة ومراقبة تصرفات الوكيل التي قد تتصف بالانتهازية لغاية الوصول لمصالحه الشخصية على حساب مصالح أصحاب الأسهم. إن عملية التدقيق تحتاج الى طرائق حديثة لزيادة فاعلية المدققين فقد اصبحوا بحاجة الى معاصرة التكنولوجيا الجديدة وتطوراتها، لذا يحتاج المدققين تقديم المهارات المادية والفنية الواجب توظيفها بعملية التدقيق الالكتروني، ومن خلال الادبيات التي درستها الباحثة استخلصت أن نظام الرقابة الداخلي السليم في الوحدات هي المهمة الأولى للمدقق في جميع الوحدات، لذا فان وجود نظام معلومات الكتروني خالي من الأخطاء لمهام الوحدات العينة ليسهل جودة اختبار نظم الرقابة الداخلية وبعدها اكتشاف الخطأ بوقت وتكلفه وجهد أقل، ولتقليل نسبة المخاطر المادية والبشرية المرافقة لطرائق توضيح الخدمات (Al-Bashtawi & Al-Baqmi, 2015). لذا جاء هذا البحث لمعرفة الأثر المعدل للحوكمه على العلاقة بين التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة The Methodology of Research & previous studies

المحور الأول: منهجية البحث: The Methodology of Research

1. مشكلة البحث: **problem Research**: ومن أهم مبررات وضوح حوكمة الشركات هو عدم اكتمال التقارير والوضوح فيما يتعلق بالقوائم المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية، خاصة في أسواق المال، وحرص الإدارة في كثير من الأحيان على إبعاد المساهمين عن معرفة أغلبها. أنشطتها، وعدم إظهار الديون من خلال الأساليب والأنظمة المحاسبية الجديدة، واكتشاف غش الشركات في عرضها المالي. اكتشاف أخطاء في الإفصاح عن الأرباح، وأزمة صدق المؤسسات والقوانين المنظمة للعلاقة بين الشركات والحكومة، وانعدام الثقة في بعض الحالات بين أعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بعضهم البعض. وتمكن المشكلة في أن وجود علاقات ايجابية هامة بين كفاءة المدققين والعوامل الخاصة بدور التدقيق ضمن إطار الحوكمة؛ كما أنها تدعم استقلالية المدققين ومنهجهم مما يزيد من مستوى أداء المدقق، مما يسبق يشير أن معظم الدراسات أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لإدراك التدقيق لدوره ضمن الحوكمة على رفع المستوى للرقابة الداخلية في المنظمة عامة، وتحسين جودة التدقيق الداخلي على وجه الخصوص، وتكمن إشكالية البحث في طرح الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما أثر التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق؟

السؤال الثاني: ما الأثر المعدل للحوكمه على العلاقة بين التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق؟

2. أهمية البحث: **Research Importance**: تتمثل بما ستعرضه من أدب نظري حديث ومتخصص يمكن أن يعزز المكتبة العربية عن طريق الاطلاع على الأبحاث العلمية المحكمة، والكتب، ورسائل الماجستير، ومواقع الإنترنت ذات صلة بأثر التدقيق الالكتروني على مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية بوجود حوكمة كمتغير معدل، كما تكمن أهمية البحث أن توضح نتائج البحث للمسؤولين المنظمات المصرفية عامة والمصارف التجارية خاصة عن الأثر المعدل للحوكمه على العلاقة بين التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي للمصارف التجارية، والوصول الى جزء من المقترحات خلال ما استنتجه البحث والتي يمكن الاستفادة منها للمصارف محل الدراسة، والمؤسسات المصرفية الأخرى، وكذلك في اجراء الدراسات المستقبلية، وتكمن من خلال استنتاجاتها، وتوصياتها والتي من الممكن أن للقيادات في المصارف التجارية الاستفادة منها، والقيادات للمنظمات الأخرى.

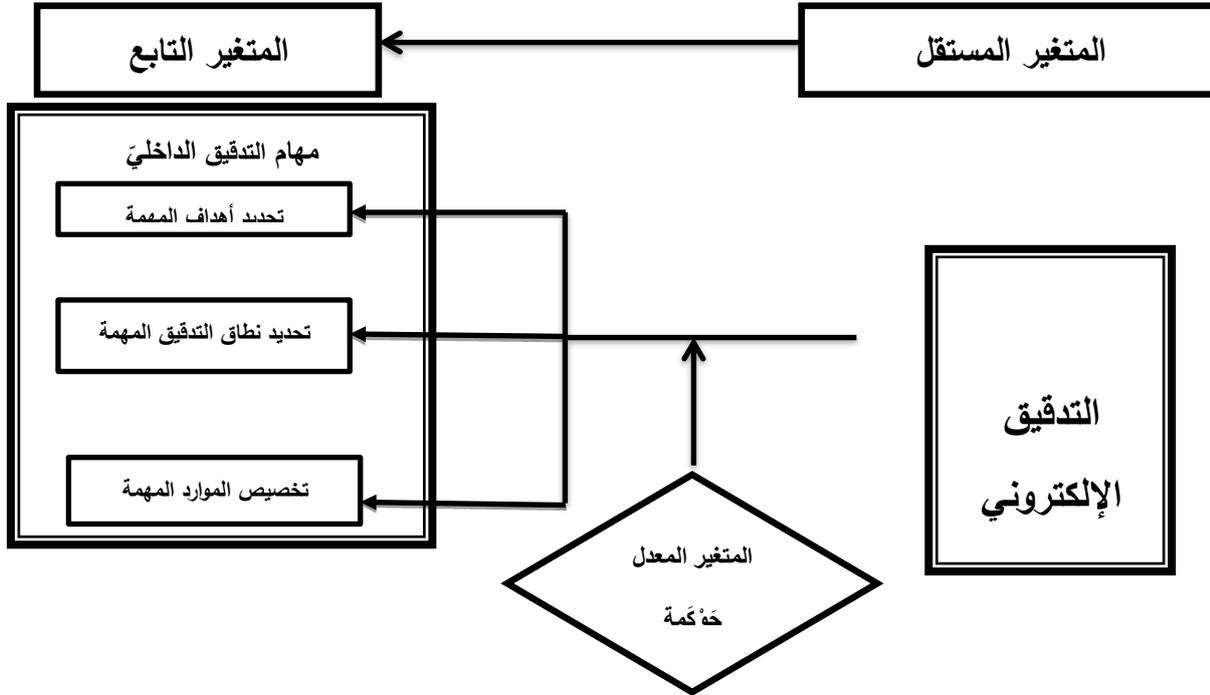
3. أهداف البحث: **Research objectives** تهدف البحث للآتي:

أ. معرفة أثر التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.

ب. التعرف على الأثر المعدل للحوكمه على العلاقة بين التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.

4. أنموذج البحث: **Search form** : بناءً على مشكلة البحث، ومراجعة الأدبيات ذات صلة تعين المتغيرات التي قامت باختبارها والموضحة في الأنموذج الآتي:

{الشكل رقم(1): أنموذج الدراسة}



المصدر: إعداد الباحثة بعد الرجوع مع الدراسات السابقة (Boulafrakh 2020, Alazzah, 2021).

5. فرضيات البحث: **hypotheses** :-تم بناء الفرضيات الآتية للوصول لأهداف البحث:

(H01): لا يؤثر التدقيق الإلكتروني على وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية.

(H02): عدم وجود تأثير للحكومة كمتغير معدل بالتأثير على علاقة التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي للمصارف التجارية العراقية.

6. منهجية البحث **Approaches to Research**:-اتخذ البحث المناهج الوصفية والتحليلية لتفسير البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل بيانات البحث الهادفة لبيان الاثر المعدل للحكومة على العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف العراقية.

7. مجتمع البحث: **Population research** :- شمل المجتمع للبحث كافة العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية، وبلغ مراجعة أقسام الموارد البشرية للمصارف هذه تم تحديد حجم عينة بما يقارب (730) موظف وموظفة.

8. عينة البحث: **sample research**:-اختيرت العينة بشكل عشوائي وذلك نظراً لتساوي فرصة ظهور كل أفراد المجتمع كجزء من العينة، حيث وزعت الاستبانة إلكترونياً بتعاون مع قسم الموارد البشرية في المصارف، فتم توزيع (400) استبانة، وعند الاطلاع على الموقع الإلكتروني كانت عدد الاسبانات بواقع (392) استبانة، كان منها (6) استبانات غير قابلة للتحليل لعدم اكتمالها، ليصبح حجم العينة (386)؛ أي بنسبة (52.8%)، وهذه النسبة مقبولة إحصائياً.

9. طرائق جمع البيانات **Methods of Research and Design**:-اتخذ البحث المناهج الوصفية والتحليلية لعرض بياناتها ومنهجية البحث الميدانية، وتم جمع البيانات عن طريق ما يلي:

أ- المصادر الثانوية: **Secondary sources** : لإعداد الأدب النظري توجهت الباحثة للمصادر الثانوية للبيانات، وهي المراجع العربية، والمجلات، والمقالات، والتقارير، والبحوث، والدراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث ، والبحث والقراءة في مختلف مواقع الإنترنت.

ب- المصادر الأولية (الرئيسية): **Primary (main) sources**: اتخذت الباحثة الاستبانة الالكترونية لجمع بياناتها مبدئياً فقامت بتصميمها ونشرها على فئة من العاملين داخل أقسام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية، ومن ثم تفكيك ومعالجة تلك البيانات.

المحور الثاني: الدراسات السابقة: **previous studies**

أوضحت الباحثة من الدراسات التي توصلت إليها من خلال القيام بمراجعة الأدبيات ذات صلة بموضوع التدقيق الالكتروني ومهام التدقيق الداخلي والحوكمة، وكان من أهم الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث ما يلي:

هدفت دراسة Al-Obaidi (2019) إلى معرفة أثر حوكمة تقنية البيانات لدى المصارف التجارية العاملة في الأردن وفقاً لإطار عمل (COBIT 5) على جودة التدقيق الداخلي، وكانت العينة بالمدققين الداخليين العاملين داخل المصارف التجارية الأردنية، البالغ عددها (13) بنكاً في بورصة عمان، تم توزيع (78) استبيان بواقع (6) استبانات على كل بنك، واتبعت الدراسة في توزيع الاستبانات الطريقة القصدية، واتخذ أسلوب التحليل الإحصائي خلال برنامج (SPSS) ومعادلة الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات البحث، كانت النتائج: بأن هناك مؤثر لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ضمن هيكل عمل (COBIT 5) على جودة التدقيق الداخلي لدى المصارف التجارية الأردنية، وكان هناك أثر لبعدي: (تغطية البنك من الأول إلى الآخر، وتمكين أسلوب كلي) أما الأبعاد: (الوصول لمتطلبات أصحاب المصالح، وتطبيق العمل بشكل كامل وضمن إطار واحد، واستقلالية الحوكمة عن الإدارة) فلم يظهر لها أي أثر معلمي على جودة التدقيق الداخلي، وبينت المصارف التجارية الأردنية باهتمامها بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT 5) بمستوى متوسط.

هدفت دراسة Ikhlef (2020) للتعرف على دور التدقيق الالكتروني لتطوير جودة ممارسات التدقيق الداخلي وتأثيرها على زيادة القيمة للجهات الرابحة من حوكمة الشركات، حيث تم الاعتماد على النهج الاستقرائي، وذلك بواسطة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بكل من جودة التدقيق الداخلي والتدقيق الالكتروني وحوكمة الشركات، ومن خلال هذه الدراسة استنتجت الدراسة أن جودة مهنية التدقيق تعني استقلالية المدقق في الإفصاح والتقرير عن الأخطاء والغش مع ضرورة تطبيق سلوكيات المهنية وأنظمتها من أجل مصلحة كافة مطبقي القوائم المالية، وضرورة العمل بمستوى مرتفع لجودة التدقيق للتأكد بتمتع القوائم المالية للشركة بالموثوقية والصدق، كما تبين أن نشاط التدقيق الداخلي يرتبط بزيادة قيمة للشركة بواسطة الوظائف التي يؤديها في إطار الحوكمة، وتنظيم القيمة للجهات المستفيدة وحماية حقوقهم وتقويم الرقابة الداخلية وإدارة الأخطار وتعهد الشركة بحوكمة الشركات.

هدفت دراسة Baabad (2020) إلى معرفة مدى دور حوكمة الشركات في تطوير جودة البيانات في الشركة السعودية للكهرباء، واعتمد الباحث على المنهجية التحليلية، ولوصول للهدف طورت الاستبانة كأداة؛ وزعت على عينة بلغت (50) عاملاً من عاملين ومدراء الشركة السعودية للكهرباء وأصحاب القرار، وبينت النتائج منها: وجود علاقة لتأمين نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، كما تبين وجود علاقة دالة إحصائياً بين حوكمة الشركات والبيان الأمثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، كما بينت وجود علاقة دالة إحصائياً بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

بينت دراسة (Samara & Talalweh,2020) إلى معرفة أثر حوكمة الشركات وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق لنمو الاقتصادي ضمن الدول الإسلامية، وللوصول للأهداف، جمعت البيانات الخاصة بحوكمة الشركات للعام 2019 للدولة الإسلامية من التقرير العالمي للتنافسية والبنك الدولي، تم استخدام الانحدار المتعدد لمعرفة أثر حوكمة الشركات على النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج أن أثر حوكمة الشركات على النمو الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي، كما أوضحت بأن تأثير قوة المبادئ المحاسبية

والْتَدْقِيقُ عَلَى النُّمُو الاقتصادي يُؤثِّرُ تَأْثِيراً جَوْهَرياً وإِجْابِياً وبِشْكَلٍ أَكْبَرَ مِقاَرَنَةً بِتَأْثِيرِ حَوْكَمَةِ الشَّرْكَاتِ عَلَى النُّمُو الاقتصادي. في مِجالِ التَّدْقِيقِ وَفِقا للعِلاَقَةِ بَينَ المَدْقِيقِينَ المُتَخَصِّصِينَ وَجُودَةَ التَّدْقِيقِ، وَانْتَهَجَتِ الدِّرَاسَةُ مِناهِجاً وَصَفِياً، وَذلكَ بِنِباءِ اسْتِيبانِ وَزَعِ عَلَى عِدَدِ مِنَ المَدْقِيقِينَ فِي مِجالِ الاختِصاصِ فِي مِجالِ التَّدْقِيقِ، بَينَتِ النِّتايجُ أَنَّ تَخْصِصَ المَدْقِيقِ يُؤثِّرُ سَلْباً عَلَى جُودَةِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ، وَأَنَّ اسْتِراْتِيجِيَةَ عَمَلِ العَمِيلِ تُؤثِّرُ سَلْباً عَلَى العِلاَقَةِ بَينَ تَخْصِصِ المَدْقِيقِ وَجُودَةِ التَّدْقِيقِ، وَتَدْعِمُ نِتايجُ الاختِبارِ نَظْريَةَ التَّباعِدِ المَعْرِفيِ المُنخَفِضِ. هَدَفَتِ دِرَاسَةُ Alazzah (2021) لِلتَّعْرِيفِ عَلَى الأَثْرِ المَعْدَلِ لِلْحَوْكَمَةِ عَلَى تَخْطِيطِ مِهامِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ لِتَحْقِيقِ القِيميَةِ المِضاَفَةِ لِعَمَلِياتِ الشَّرْكَاتِ الخِدْمِيَةِ الأُردُنِيَةِ فِي بَورْصَةِ عَمَانَ، وَلِلوُصُولِ لأَهْدافِ الدِّرَاسَةِ تَمَّ اتِّباعُ النِّهاجِ التَّحليلِيِّ بِواسِطَةِ بِناءِ اسْتِبانَةِ تَمَّ تَوزِيعُها عَلَى (195) مَدْقِيقِ داخِليِّ فِي الشَّرْكَاتِ الخِدْماتِيَةِ الأُردُنِيَةِ وَبالِاعْتِماَدِ عَلَى الانْحِدارِ المُتَعَدِّدِ لِاختِبارِ الفِرضِياتِ، وَبَينَتِ نِتايجُ كَأنَّ مِنْ إِبْرَازِها: أَنَّ هِناكَ أَثْرَ ذُو دِلالَةِ مَعْلَمِيَةٍ لِمَسْتَوَى التَخْطِيطِ مِهامِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ بِأَبْعادِهِ المِكونَةِ مِنْ (تَحْدِيدِ أَهْدافِ المِهمَةِ، وَتَحْدِيدِ نِطاقِ المِهمَةِ، وَتَخْصِصِ مِوارِدِ المِهمَةِ)، لِتَحْقِيقِ القِيميَةِ المِضاَفَةِ لِعَمَلِياتِ الشَّرْكَاتِ الخِدْمِيَةِ الأُردُنِيَةِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الحَوْكَمَةَ تَلْعَبُ دَوْرًا فِي تَعزِيزِ أَثْرِ تَخْطِيطِ مِهامِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ فِي تَحْقِيقِ القِيميَةِ المِضاَفَةِ لِعَمَلِياتِ الشَّرْكَاتِ الخِدْمِيَةِ الأُردُنِيَةِ.

ما تميز به البحث الحالية عن البحوث السابقة

بَعْدَ مِراجَعَةِ الباحِثَةِ لِلدِّرَاساتِ الَّتِي سَبَقَتْ وَتَطَرَّقَتْ إِلى المِواضِيعِ ذاتِ صِلَةٍ بِمِوضوعِ البَحْثِ وَالَّتِي جَرَتْ فِي مِناطِقٍ مُختَلَفَةٍ مِنَ العالَمِ، لَاحَظَتِ الباحِثَةُ نَدْرَةَ الدِّرَاساتِ العَرَبِيَةِ المُتَناوِلَةِ لِلأَثْرِ المَعْدَلِ لِلْحَوْكَمَةِ عَلَى العِلاَقَةِ بَينَ التَّدْقِيقِ الإلكترونيِّ وَوِظائِفِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ لا سِما فِي المِصارِفِ التِجارِيَةِ فِي العِراقِ بِشْكَلٍ خَاصٍ، كَما اِمْتازَ البَحْثُ بِاختِلافِهِ عَنَ ما سَبَقَ مِنَ الدِّرَاساتِ بِاختِلافِ القِطاعاتِ الَّتِي تَمَّ دِرَاسَتُها وَتَحليلُها وَالزَمَنُ الَّذِي تَناوَلَتَهُ هَذا البَحْثُ، مَما يَساعدُ عَلَى تَوسِعةِ دائِرَةِ المَعْرِفَةِ وَتَزويدِ المِكتَبَةِ العَرَبِيَةِ بِمِرجِعِ حَدِيثٍ فِي الحَوْكَمَةِ وَالتَّدْقِيقِ الإلكترونيِّ، وَمِهامِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ. وَتَعْتَقِدُ الباحِثَةُ أَنَّ هَذا البَحْثَ مِنَ الدِّرَاساتِ القَلِيلَةِ وَالمِحدُودَةِ الَّتِي رَبطَتِ بَينَ المُتغَيِّراتِ الثَلَاثَةِ فِي حُدُودِ عِلْمِها فِي مِوضوعِ البَحْثِ وَتَأمَلُ أَنَّ يَوفِّرُ بَدِايَةَ لِلبَحْثِ المُستَقْبَلِيِّ وَبِغِطِي النِّعْراتِ فِي البَحْثِ الناقِصَةِ.

المبحث الثاني: الإطار النظري: Clusters: a conceptual Framework

المحور الأول: التدقيق الإلكتروني electronic auditing: يَلْعَبُ التَّدْقِيقُ دَوْرًا مِهمًا فِي قِطاعاتِ الأَعْمالِ المُختَلَفَةِ وَالحُكُوماتِ وَالاقتصادِ، فَالخدِماَتُ المِوَكَلُ بِها المَدْقِيقُ تُؤثِّرُ عَلَى قِراَراتِ المُسْتِثمِرِينَ وَعَلَى المِناظِماتِ المِاليَةِ، وَأَنَّ التَطَوُّراتِ فِي أنْظِمةِ وَقوانينِ الشَّرْكَاتِ بِالقِطاعاتِ المُختَلَفَةِ وَتَوسِعةِ الاقتصادِ العالَمِيِّ بِالسَّنِواتِ الأَخِيرةِ أَدَّى إِلى اِزْدِياَدِ أَهمِيَةِ الخِدْماتِ المِوَكَلُ بِها المَدْقِيقُونَ وَالطَلَبُ عَلَيْها (Messier et al., 2015: 25). وَعَرَفَ مِعادُ المَدْقِيقِينَ الداخليِّينَ (IIA) بِأَنَّه عَمَلِيَةٌ مِناظِمَةٌ مُستَقِلَةٌ داخِلَ المِصارِفِ تَهْدَفُ بِشْكَلٍ رِئِيسِيٍّ لِتَراصدِ لِعَمَلِياتِ المِاليَةِ وَالمِحاسِبيَةِ بِغِرضِ عِرضِ خِدْماتٍ عِلاجِيَةٍ وَوقائِيَةٍ، كَما يَتَعامَلُ التَّدْقِيقُ الداخليِّ أحيانًا مَعَ جِزءٍ مِنَ الأُمُورِ التَشغِيليَةِ بِالإِضاَفَةِ إِلى الأُمُورِ المِحاسِبيَةِ وَالمِاليَةِ، وَيَعَدُّ التَّدْقِيقُ الداخليِّ إِحدَ أنْواعِ الرِقاَبَةِ بِهَدَفِ الفِحصِ وَتَقْيِيمِ وَسائِلِ أُخْرى لِلرِقاَبَةِ 42: Tasie, 2016.

أَمَّا (AICPA) فَعَرَفَ التَّدْقِيقَ الداخليِّ بِأَنَّه خِطَّةُ المِصارِفِ وَكافَةُ الإِجْراءاتِ وَالقِواعدِ المِصارِفِيَةِ لِأَمْنِ قِواعِدِها، اِلِرتِقاؤُها بِجُودَةِ الإِنتِجاَجِ، ضَبْطِ الدِقَّةِ المِحاسِبيَةِ وَتَحْتِ اِلِلتِزامِ بِما سَبَقَ تَحْدِيدِهِ مِنَ السِياساتِ الإِدارِيَةِ (Hazaima, 2021: 20). وَيَربِى (Al-Shanti, 2016: 125) أَنَّ التَّدْقِيقَ الداخليِّ يَمثِلُ اِختِبارَ اللَّبِياَناتِ وَالمَعْلُوماتِ ذاتِ الصِلَةِ بِالمِصارِفِ تَهْدَفُ لِإِثباتِ سِلامَةِ النِّقاَرِياتِ المِاليَةِ وَحَدِّ تَشابِهِها مِقاَرَنَةً القِواعدِ المِحاسِبيَةِ الَّتِي تَعكِسُ اِحتِياجاتِ مُستَخدِميها. التَّدْقِيقُ الداخليِّ هُوَ وَسِيلةٌ داخِليَّةٌ يَعمَلُ بِها المِوظَّفُونَ داخِلَ المِصارِفِ، كَما أَنَّها أُساسٌ لِناظِمِ آمِنِ لِلرِقاَبَةِ الداخليَّةِ. يَعدُّ التَّدْقِيقُ الداخليِّ بِمِفهومِهِ الجَدِيدِ أَحَدَ أَهمِ أَدواتِ الإِدارَةِ العَليا فِي الوُصُولِ لِلرِقاَبَةِ الإِدارِيَةِ عَلَى حَيَويَةِ المِصارِفِ. كَما ظَهِرَ ضَمَنَ السَّنِواتِ القَلِيلَةِ الَّتِي سَبَقَتْ العَديدَ مِنَ التَطَوُّراتِ الَّتِي عَمَلَتْ عَلَى اِرْتِقاَعِ شَأْنِ التَّدْقِيقِ الداخليِّ وَتَناوَعِ مِكانَتِهِ عَنِ الأَوضاعِ الَّتِي كَانتِ مِوجُودَةً مُسَبِّقاً (Abu Amra, 2018: 10).

تطورت مهنة التدقيق الداخلي تطوراً لم يسبق من قبل، وهذا يعود إلى أن أدوات الرقابة داخل منظمات الأعمال تنوعت واختلفت بشكل كبير بمقارنةً بالمنظمات الاعتيادية في أغلب مراحل القرن العشرين، حيث ان المصارف اليوم تعتبر أداة رقابية. كما أنها أصبحت على دراية كبيرة نتيجة للانخراط في عمليات معقدة للغاية ومتخصصة يجتازه عدد من الصناعات والقطاعات بالاتجاه الدولي. وبناء عليه تغير هدف ووظيفة المصرف، وتبدلت متطلبات المصارف للرقابة، ومهنة التدقيق الداخلي من المهن المساهمة في هذه المصارف والضرورية لمصارف الأعمال، وذلك لأن الإدارة إلى تحتاج إلى معلومات جديرة بالثقة لجميع اتجاهات الأنشطة في المصرف. وركزت جهود التدقيق الداخلي في العديد من التدقيق المالي، وكانت إدارات التدقيق الداخلي تشارك بشكل كبير في مراجعة البيانات المالية، ولذلك وفي الوقت الحاضر تأخذ عملية التدقيق الداخلي منظورا أوسع واعمق بكثير تماما كما هو مقترح في بيان مسؤوليات المدققين الداخليين والذي ينص على ان التدقيق الداخلي هدفه مساندة كافة أعضاء الإدارة على أداء مسؤولياتهم بشكل فاعل بواسطة تقديم تفسيرات وانتقادات والتوصيات والتعليقات ذات الصلة بالأنشطة ومراجعتها، ويهتم المدققين الداخليين بأي مرحلة من مراحل النشاط التجاري التي يمكن ان تكون في خدمة الإدارة وهذا لا يشمل تجاوز السجلات المحاسبية والمالية للوصول إلى استيعاب جميع العمليات (15: Ranjith, 2016). وأن الهدف الأساس من التدقيق الداخلي هو الإدارة الفاعلة للموارد المادية والبشرية والمالية ومنع الاحتيال وتقليل المخاطر المتعلقة بالأحداث والمعاملات الحاصلة داخل المصرف (25: Hazaima, 2021). يعتبر التدقيق الداخلي من أهم وسائل الإدارة لضمان استمرارية العمليات داخل المؤسسة جيداً، سواء من حيث ضمان اتباع التعليمات أو ضمان عدم وجود اختلاس، والأدلة المتعلقة بنتائج الأنشطة والمعايير الموضوعية بشكل موضوعي وإبلاغ الأطراف المعنية (الإدارة العليا أو الأقسام الفرعية داخل المصرف) بنتائج التدقيق (26: Ali, 2019).

المحور الثاني: مهام التدقيق الداخلي tasks electronic auditing

تتخصص أساليب التدقيق الداخلي في تطبيقات الوظائف التي يؤديها قسم معالجة البيانات الإلكترونية ومن هدفها تأمين قدر كافٍ من أمن عمليات الدخول ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، وتقسّم خطوات التدقيق الإلكتروني إلى ثلاثة خطوات رئيسية وهي: التدقيق على المدخلات السابق، والتدقيق على المعلومات التي تدخل إلى الكمبيوتر، والتدقيق على برامج الكمبيوتر العاملة على تحليل البيانات وتفعيلها وعرض البيانات وفيما يلي عرض توضيحي لها (Al-Thunibat, 2014:40):

- التدقيق المسبق من المدخلات: يتم ذلك من خلال حصر وتصنيف المستندات التي يتم أخذ البيانات منها، واستخدام طريقة تتابع الأرقام في إدخال البيانات، وتوثيق البيانات التي يدخلها الشخص المسؤول.
- التدقيق على ما يدخل إلى الحاسوب من بيانات: ويتم ذلك من خلال قيام المدقق بالتأكد من دقة ما قدم من بيانات إلى قسم إعداد البيانات، والتحقق من دقة البيانات والإجراءات التي يجب العمل بها، وكذلك إثبات إجراء التعديل والإضافة على البيانات. تمت إضافة ما تم ادخاله من بيانات إلى مكان التخزين داخل الحاسوب.
- مراجعة برامج الكمبيوتر المستخدمة لمعالجة البيانات وتفكيك المعلومات وعرضها: يتم من خلال تركيز المدقق على أن إعداد البرنامج صحيح، وسلامة أداء الحاسوب الإلكتروني، فضلاً إلى دقة التعليمات والأوامر من المنظور المحاسبي وصحة ما تم تعديله على برامج الحاسوب.

المحور الثالث: الحوكمة governance

وتعد الحوكمة من المسائل الهامة في العلوم المالية والإدارية فقد اهتمت هذه العلوم في نهاية العقود الاخيرة بدراسة ابعاد متنوعة للحوكمة وارتفعت اهمية الحوكمة مع حدوث العديد من الفضائح المالية في الثمانينيات بالقرن الماضي لفترات حديثة فقد ظهر جدل حول الآليات المناسبة من أجل ان تعمل الإدارة لصالح المساهمين فمن الممكن النظر للأداء الضعيف الى المصرف على اعتباره من احد النواتج لعدم كفاءة آليات الحوكمة وعدم ربطها بأداء المصرف (30: Kafi, 2019).

وهناك العديد من القواعد واللوائح الإدارية والمحاسبية التي تؤدي إلى مراقبة عمل المصرف بطريقة محايدة وفاعلة وموضوعية وشفافة لضمان حقوق الموظفين والإدارة والمساهمين وكذلك كافة الجوانب الخارجية المتعاملة مع المصرف. ويقوم مفهوم الحوكمة على مدخلين أساسيين، هما (Al-Maghribi, 2020:25):

1- المدخل الإداري: ويتعلق بمسؤوليات وصلاحيات مجالس الإدارة، وتشكيلات اللجان وعلاقة الإدارة بالجمعية العمومية وطريقة انتقاء المديرين ووسائل الرقابة عليهم.

2- المدخل المحاسبي: ويتناول دور المحاسبة والتدقيق في توافر وسائل إنتاج المعلومات والتأكد من مصداقيتها، وكذلك نقل المعلومات هذه إلى كل من يستفيد منها بالطريقة المناسبة والتوقيت الملائم، وتدعيم الثقة بهذه المعلومات.

هناك جوانب عديدة تتركز عليها نطاق المصرف بالإضافة إلى الحوكمة، بل الرؤية كاملة وشاملة لتتضمن كافة الدولة، فالمصرف وحدة واحدة من الوحدات المبنية عليها اقتصاد الدولة، إذا كانت قوية تعمل على جذب المستثمرين وعملت على حث المصارف الأخرى لها، وتشمل الحوكمة العلاقات عديدة بين الإدارة التنفيذية وكل من مجلس الإدارة من المديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وأيضاً تأمين هيكل الحوكمة والذي يحدد أهداف المصرف وتحديد سبل تحقيق هذه الأهداف وضبط الأداء الجيد للحوكمة يؤدي لتحقيق الأهداف المصرف وشركائها وتبسيط عملية الرقابة الفعالة عن طريق ما يقدمه مجلس إدارة المصرف من حوافز عادلة ومناسبة (Kafi, 2019:23). تطلع الحوكمة إلى الوصول للعديد من الأهداف ومنها تحسين إدارة الشركات عن طريق مساندة مديرين ومجالس إدارة الشركات لتطوير استراتيجية صحيحة للمصرف والتعهد بدمج أو الاستحواذ على أسس سليمة لما يحسن من كفاءة إدارة المصرف ووضع القواعد التي ترسخ إدارة المصرف بواسطة تشكيل هيكل تنظيمي يحدد مهام وحقوق كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين وزيادة اعتماد المستثمرين والمتداولين في الأسواق المالية بالبيانات الواردة في البيانات المالية للمصرف كذلك تحديد الطرق والقوانين ذات صلة بطريقة العمل داخل المصرف والمتعمدة للوصول لأهداف الحوكمة. ويرى (Ahmed & Hantash, 2019:30) أن أهداف الحوكمة تتمثل بالعمل على الوصول للعدالة والوضوح أيضاً إعطاء الحق للجهات المعنية في مساهلة إدارة المؤسسة، والعمل على الوصول للأمن اللازم للملكية العامة والخاصة، ومحاولة الحد من استغلال السلطة، والعمل على وجود فرصة لمراجعة الأداء من قبل أفراد من خارج أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، حينما تكون الرقابة مستقلة وفعالة، والعمل على الثقة أكثر في إدارة الاقتصاد القومي، لتحقيق الزيادة في الاستثمارات ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي. من الممكن تفسير علاقة الحوكمة والتدقيق الداخلي وفهم مبرراتها عن طريق النظريات عديدة المتعلقة بالمصرف، ومن أهم توضيح العلاقة التعاقدية ضمن نظرية الوكالة إلى وجود تضارب في مصلحة المالك والمدير، ومنه تتبثق تكاليف الوكالة من ناحية المالك، وهي تكاليف التدقيق الخارجي أو القانوني، والتي تعمل على رقابة سلوك وأداء المدير. بعد اختلال توازن البيانات أو ما يدعى بعدم تطابق البيانات أحد جوانب الصراع (عدم التماثل بين المساهمين والإدارة العليا والمساهمين ومجلس الإدارة). وهنا يرتبط التدقيق الداخلي لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة (بواسطة لجنة التدقيق الداخلي). أصبح حاضراً في القانون وتعاونته مع المدقق الخارجي عامل أساس في الحد من قلة تطابق البيانات بين أطراف الحوكمة المختلفة (Barsouli & Bouznak, 2019:55). أن التكنولوجيا وتطورها لم يكن يرافقها تطورات متوازنة فتم بناء النظم المحاسبية لنظم التدقيق، إذ يدرج النظام المحاسبي والتدقيقي تحت نظام واحد هو نظم الرقابة الداخلية الذي يعد ركن أساس في هيكل المصرف، والذي يهدف بشكل رئيس إلى المحافظة على أصولها وضبط جميع عملياتها وإجراءاتها الداخلية سواءً أكانت إدارية أم مالية (Lu & Ramamurthy, 2016:340).

المبحث الثالث: الجانب العملي: Practical aspect

المحور الأول: أداة البحث: **tool Search**:-طورت الباحثة أداة البحث، وهي استبانة صممت بالاستناد إلى الفرضيات ومتغيرات البحث التابعة والمستقلة والمعدلة، وتم تجزئتها لثلاث أقسام، شمل الجزء الأول معلومات بشكل عام تخص العوامل الخاصة للأفراد التي سيطبق عليها، وتتضمن (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة). كما احتوى الجزء الثاني على (9) فقرات، تبين المتغير المعدل والجزء الثالث كان (9) فقرات توضح المتغير المستقل، كما أن الجزء الرابع تكون (10) فقرات توضح المتغير التابع ويتم قياسه بواسطة ثلاثة أبعاد فرعية هي (تحديد أهداف المهمة، تعيين إطار المهمة، تخصيص الموارد المهمة).

وتم الحكم على درجة تقييم المتوسطات من خلال الفئات الآتية:

- إذا كانت المتوسطات الحسابية محصورة ضمن الفئة (1.00- أقل من 2.33) فهي منخفضة المستوى.
- إذا كانت المتوسطات الحسابية محصورة ضمن الفئة (2.33- أقل من 3.66) فهي متوسطة المستوى.
- إذا كانت المتوسطات الحسابية محصورة ضمن الفئة (3.66- أقل من 5.00) فهي مرتفعة المستوى.

اختبار ثبات أداة البحث Testing the stability of the research tool

ولتحديد ثبات أداة البحث تم حساب ألفا كرونباخ، وهو أحد الطرائق المعتمدة لقياس ثبات الأداة، والذي يقيس مدى ترابط عبارات الأداة بواسطة ألفا كرونباخ. ويستند أسلوب الاتساق الداخلي على مدى تجانس الوحدات أو العناصر ببعضها البعض داخل الاختبار، وإيضاً ارتباط كل وحدة أو فقرة بالمقياس ككل. وتظهر ناتج قياس الثبات في الجدول (1):

المجال	البعد	ألفا كرونباخ
	الخوكمة	0.886
	التدقيق الإلكتروني	0.908
مهام التدقيق الداخلي	تحديد أهداف المهمة	0.795
	تحديد نطاق المهمة	0.877
	تخصيص الموارد المهمة	0.937
	مهام التدقيق الداخلي ككل	0.929

المصدر: اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

أوضح جدول (1) أن قيم (كرونباخ ألفا) لأبعاد ومجالات البحث كانت تتراوح بين ضمن (0.795-0.937)، وجميعها قيم عالية وتعد مقبولة القيمة لأغراض التطبيق، أوضحت أغلب الدراسات بأن معدل قبول معامل الثبات هو (0.70).

الأساليب التي استخدمت في الإحصائية: Methods used in statistics

للاوصول لأهداف البحث المرجوة والتحليل للبيانات التي جمعت قامت الباحثة بتقييم البيانات وإدخالها للحاسوب باستخدام برنامج (SPSS). وقد تم ذلك باستخدام المناسب من الطرق الإحصائية متعددة الموجودة لهذا البرنامج، تشمل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعادلة الانحدار البسيط، والهرمي.

المحور الثاني: نتائج الدراسة Results

1. النتائج الوصفية لمتغيرات البحث: Descriptive results of the research variables

تم احتساب الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لدرجة القبول أفراد العينة على البنود ذات الصلة بمجال الخوكمة وتمثلت المتغير المعدل والمتضمنة في القسم الثاني للاستبانة. كما تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة قبول أفراد العينة على البنود ذات الصلة بمجال التدقيق الإلكتروني وتمثل المتغير المستقل الموجود في القسم الثالث للاستبانة وكذلك تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة اتفاق أفراد العينة مع الفقرات المتعلقة بنطاق مهام التدقيق الداخلي والتي تعكس المتغير التابع، وتتلخص النتائج فيما يلي:

النتائج المتعلقة بمستوى الخوكمة.

الجدول 2: موافقة المجيبين على مستويات الحوكمة (ترتيب تنازلي حسب المتوسط الحسابي)

المرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	5	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسئول في المصرف بشكل دقيق لأغراض المساءلة.	4.21	0.74	مرتفع
2	4	تقوم مصلحة التدقيق في المصرف بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	4.10	0.62	مرتفع
3	2	يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في المصرف.	4.01	0.68	مرتفع
4	9	يولي المصرف اهتماما كبيرا لممارسات الحوكمة السليمة.	3.99	0.75	مرتفع
5	7	يلتزم مجلس ادارة المصرف بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات المصرف.	3.94	0.87	مرتفع
6	6	يقوم المصرف بمراجعة دليل الحوكمة وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة .	3.80	0.92	مرتفع
7	1	يوظف المصرف الميزانية بغاية وفقاً لخطة التحسين والتطوير فيها.	3.75	0.75	مرتفع
8	8	يعد المصرف قواعد صرف الميزانية بما يُحقّق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.	3.63	1.11	متوسط
9	3	يُشارك ممثلون عن إدارة المصرف وأقسام في وضع قواعد صرف الميزانية.	3.61	1.06	متوسط
المتوسط العام لمجال "الحوكمة"			3.89	0.61	

المصدر: اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج spss

بين جدول(2) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة لفقرات مجال (الحوكمة) تأرجحت ضمن (3.61-4.21) كانت فقرة (5) والتي تنص: (يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تعيين صلاحيات ومهام لكل مسئول في المصرف بشكل دقيق بهدف المساءلة)، أما الفقرة رقم (3) ونصها: (يشارك ممثلون عن إدارة المصرف وأقسام في وضع قواعد صرف الميزانية)، كانت في المرتبة الأخيرة، أما المجال ككل بلغ (3.89) بتقييم مرتفع، والدال على مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية في العراق جاء مرتفعاً.

ويمكن للباحثة توضيح النتيجة بتنفيذ مبادئ الحوكمة يجعل المصارف تسهم في تعيين وتوزيع المهام بين النواحي الإشراف، والتنظيم، والضباط، المختلفة والذي ينعكس على مقدرة المصارف في تحقيق ما تم اضافته للقيمة، كما اتضح أن هذه النتيجة توضح أن الحوكمة تعتبر أداة جيدة تمكن أصحاب المصالح من كفالة الإدارة الآمنة للمصارف بشكل علمي وعملي تؤدي إلى صون أموال المساهمين وتأمين بيانات عادلة وواضحة للجهات ذات الصلة بالمصرف كافة مما توافر فائدة أداة للحكم على أداء مجالس إدارة المصارف ومحاسبتها. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة Al-Mutairi (2019) التي بينت استخدام مبادئ الحوكمة مجتمعة بدرجة متوسطة

النتائج ذات صلة بالتدقيق الإلكتروني.

تم استخراج الأوساط الحسابية، لإجابة الأفراد الذين طبقت عليهم العينة على العبارات العاكسة لمستوى التدقيق الإلكتروني في المصارف التجارية في العراق.

الجدول 3: المتوسط الحسابي لمستوى موافقة المجيبين على مستوى التدقيق الإلكتروني (ترتيب تنازلي حسب المتوسط الحسابي)

المرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	9	استخدام التدقيق الإلكتروني لإنشاء جداول التدقيق الإلكتروني.	3.91	0.72	مرتفع
2	7	يتم إعداد خطط التدقيق المؤقتة والنهائية إلكترونياً أو باستخدام تكنولوجيا المعلومات.	3.88	0.97	مرتفع
3	2	يؤدي تطبيق نظم إجراءات التدقيق الإلكتروني إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة المصرف.	3.87	0.71	مرتفع
4	3	استخدام طرق وأدوات التدقيق الإلكتروني بغرض فهم بيئة وإجراءات الرقابة الداخلية	3.83	0.84	مرتفع
5	1	استخدام التدقيق الإلكتروني في تطبيق الطرق التحليلية والمالية للعمليات الخاصة بالمصرف محل التدقيق.	3.83	0.81	مرتفع
6	8	يتم استخدام نظم التدقيق الإلكتروني لتنفيذ الإجراءات التحليلية بهدف التوصل إلى مدى وجود تحريفات محتملة في القوائم المالية.	3.79	1.09	مرتفع
7	4	تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني في إجراء الاختبارات على الالتزامات الطارية.	3.78	0.73	مرتفع

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
8	6	يساعد اتخاذ النسب المالية المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني على الوصول إلى تقارير موضوعية متعلقة بالإجراءات المالية محل التدقيق.	3.77	0.93	مرتفع
9	5	يساهم استخدام أنظمة تكنولوجية رقابية متطورة في التأثير بمستوى الرقابة.	3.72	0.78	مرتفع
		المتوسط العام لمجال 'التدقيق الإلكتروني'	3.82	0.64	مرتفع

المصدر : اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

بين جدول(3) أن الأوساط الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفقرات مجال (التدقيق الإلكتروني) تأرجحت بين (3.72-3.91) بمستوى تقييم مرتفع للفقرات كافة، حصلت الفقرة رقم (9) ونصها: (استخدام التدقيق الإلكتروني لإنشاء جداول التدقيق الإلكتروني)، على أول مرتبة، أما الفقرة رقم (5) ونصها: (يسهم استخدام أنظمة تكنولوجية رقابية متطورة في التأثير على مستوى الرقابة) كانت الفقرة الأخيرة، أما المجال ككل بلغ وسطه الحسابي (3.82) بمستوى تقييم مرتفع، والدال على مستوى تطبيق التدقيق الإلكتروني في المصارف التجارية العراقية جاء مرتفعاً.

ويرجع السبب في أن العمل في التدقيق الإلكتروني يساعد المدقق على تنفيذ ورصد وتوثيق جميع أعمال التدقيق، واستغلال التكنولوجيا الجديدة لضمان إدخال البيانات المالية ومعالجتها وتقديمها بشكل سليم، من أجل تعزيز ودعم وظيفة التدقيق في عمليات التدقيق للعمليات المالية وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

النتائج المتعلقة بمستوى مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.

تم حساب الأوساط الحسابية، لموافقة الأفراد العينة على الفقرات المتمثلة بمستوى مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.

(الجدول 4: الأوساط الحسابية لموافقة المجيبين على مستوى أعمال المراجعة الداخلية للحسابات (بتدريب تنازلي)

الرتبة	الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	تحديد أهداف	3.91	0.63	مرتفع
2	2	تحديد النطاق	3.71	0.79	مرتفع
3	3	تخصيص الموارد	3.66	0.89	مرتفع
		مهام التدقيق الداخلي ككل	3.75	0.69	مرتفع

المصدر : اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

بين جدول(4) أن مستوى مهام التدقيق الداخلي جاء مرتفع إذ كان الأوساط الحسابية لإستجابات العينة عن كل مجال مهام التدقيق الداخلي (3.75) بمستوى مرتفعاً، واتضح أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة عن أبعاد مجال مهام التدقيق الداخلي تأرجحت ضمن (3.66-3.91)، وجاء بالمرتبة الأولى بعد "تحديد أهداف" بوسط حسابي (3.91) بمستوى مرتفع، واتبه بالترتيب الثاني بعد "تحديد نطاق" بوسط حسابي (3.71) بمستوى تقييم مرتفع، وثالثاً بعد "تخفيض الموارد" بوسط حسابي (3.66) بمستوى مرتفع. وتبين الباحثة هذه النتيجة بأن المصارف تهتم بمراجعة مهام التدقيق الداخلي وتطويرها وتعديلها في كل مدة وكلما لزم الأمر، كما تقوم بدعم قسم التدقيق الداخلي، وتولي اهتماماً كبيراً لتحسين مهام التدقيق الداخلي، كما يمكن توضيح هذه النتيجة بأن مهام التدقيق الداخلي تعتبر أداة جيدة تمكن الإدارة من أنها تكون الإدارة السوية للمصارف بطريقة علمية وعملية وتؤدي إلى الحفاظ على أموال المساهمين وتأمين بيانات العادلة والواضحة كافة الأطراف المتعلقة بالمصرف، مما تعده وسيلة للحكم على أداء مجالس إدارة المصرف ومحاسبته.

2. اختبار فرضيات البحث: Testing research hypotheses

في البداية قامت الباحثة بتوضيح إشكالية الارتباطات الداخلية للمتغيرات المستقل والمعدل، تم الاعتماد على إيجاد معامل التباين المسموح به لكل من المتغير المستقل والمتغير المعدل وكذلك الاختبار معامل التضخم، بحيث أن تكون قيم (معامل التضخم) أقل من (10) لكافة المتغيرات المستقلة وقيم (التباين المسموح به) أكبر من (0.05)، الجدول (5) يوضح ذلك.

(جدول 5): اختبارات معامل تضخم التباين والتباينات المسموح بها للمتغيرات المستقلة والمعدلة

المتغير	VIF	التباين المسموح به (1/VIF)
التدقيق الإلكتروني	1.87	0.53
الحوكمة	1.63	0.61

المصدر: اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

أنه كانت قيم اختبار عامل تضخم التباين للمتغير المستقل والمتغير المعدل أقل من (5)، في حين كانت قيمة اختبار عامل تضخم التباين المسموح به لكافة الأبعاد أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود ارتفاع الارتباطات بين المتغيرات المستقلة والمعدلة، مما يمكن استخدامها ضمن نموذج الانحدار، والتعرف على أي الأبعاد هذه له تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، وكذلك التعرف على نسبة ذلك التأثير إن وجدت، وبعد التأكد من عدم وجود علاقة ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة والتابعة، سيتم اختبار فرضيات البحث كما هو موضح تالياً:

- النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى:

تم حساب معادلة الانحدار الاحادي لإثبات هذه الفرضية البحث أثر التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي ككل في المصارف التجارية في العراق، الجدول رقم (6) يوضح ذلك.

(جدول 6): نتائج تطبيق معادلة الانحدار الاحادي (Simple Regression) لدراسة أثر التدقيق الإلكتروني على مهام

التدقيق الداخلي ككل في المصارف التجارية في العراق

الدالة الإحصائية	F	المعدل R ²	R ²	R	T	
0.000	497.050	0.563	0.564	0.751	22.295	التدقيق الإلكتروني

المصدر: اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

يظهر من جدول (6) وجود أثر دال إحصائياً لمستوى التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق، إذ كانت قيمة (R) (0.751) فهي ذات دلالة إحصائية وتوضح درجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، أما قيمة (R-square) فكانت (0.564) فهي ذات دلالة إحصائية توضح تأثير التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي إجمالاً، أي أن التدقيق الإلكتروني يفسر قيمة (56.4%) من التغير الذي يحدث في مهام التدقيق الداخلي، أما قيمة (F) (497.050) تعتبر دالة إحصائية (0.00). القيمة التي توضح وجود تباين في قدرة التدقيق الإلكتروني على التأثير على مهام التدقيق الداخلي ككل. ولذلك فإن الفرضية الرئيسية الأولى مقبولة بصيغتها البديلة.

وتفسير النتيجة هذه بمساهمة التدقيق الإلكتروني للوصول المصرف أعلى درجات الكفاءة التشغيلية وأنه يمكن تحديد الإنحرافات عن طريق البيانات المقدمة للمصرف عند تطبيق التخطيط، وتوضح النتيجة أيضاً بأن تطبيق التدقيق الإلكتروني يساعد في تحديد صدق البيانات المالية جميعها ومقارنة هذه النتائج مع نتائج ما سبق من الفترة المالية، كما أن اتخاذ التدقيق الإلكتروني يساهم في إثبات كفاية الأدلة التي جمعها والمتعلقة بالبيانات المالية وغير المالية من خلال التقارير الإلكترونية.

- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

تم تطبيق اختبار الانحدار الهرمي لإثبات هذه الفرضية لدراسة أثر الحوكمة كمتغير معدل على العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.

(الجدول (7): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدراسة أثر الحوكمة كمتغير معدل على العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق)

النموذج الثاني			النموذج الأول			المتغير	المتغير التابع
الدالة الإحصائية	T	Beta	الدالة الإحصائية	T	Beta		
0.960	0.050		0.000	5.027		ثبات الانحدار	مهام التدقيق الداخلي
0.000	12.312	0.486	0.000	22.295	0.751	التدقيق الإلكتروني	
0.000	10.294	0.406	-	-	-	الحوكمة	
0.812			0.751			R	
0.659			0.564			معامل التحديد R ²	
369.451			497.050			F	
0.094			-			ΔR ²	
105.974			-			ΔF	
0.000			0.000			الدالة الإحصائية	

المصدر: اعداد الباحثة، باعتماد على برنامج SPSS

يعرض الجدول (7) نتائج الانحدار الهرمي للنموذجين، حيث تمثلت نتائج أول نموذج أثر التدقيق الإلكتروني على مهام التدقيق الداخلي ككل، حيث أن قيمة F بلغت (497.050) وهي ذو دلالة إحصائية، وأشارت قيمة R² والتي كانت (0.564) بنسبة (56.4%) من ما حصل من تغير في مهام التدقيق ككل يمكن تبريره من خلال التدقيق الإلكتروني. أما في ثاني نموذج، فقد اضيف المتغير المعدل (الحوكمة) لنموذج الانحدار، حيث ارتفعت قيمة R² بنسبة (9.4%)، وهي دالة إحصائية، إذ بلغت قيمة ΔF (105.974) عند مستوى معنوية (0.000=Sig FΔ) والتي هي أقل من 0.05، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة البديلة. ويمكن للباحثة تفسير النتيجة هذه بأن تنفيذ مبادئ الحوكمة يقود المصارف إلى تعيين المسؤوليات وتوزيعها بين مختلف الهيئات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، والذي انعكس على قدرة المصارف في تحسين مهام التدقيق الداخلي من خلال التدقيق الإلكتروني، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة Alazzah (2021) التي أظهرت وجود أثر للحوكمة على تخطيط مهام التدقيق الداخلي، ودراسة Baabad (2020) التي أظهرت أن هناك علاقة بين توفر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة، ودراسة Al-Mutairi (2019) التي أظهرت أن هناك أثر للالتزام بتنفيذ مبادئ الحوكمة على أداء المدققين الداخليين.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and recommendations

المحور الأول: الاستنتاجات Conclusions:

1. تمارس المصارف التجارية في العراق الحوكمة بشكل كبير.
2. تمارس المصارف التجارية في العراق التدقيق الإلكتروني بشكل كبير.
3. تمارس المصارف التجارية في العراق مهام التدقيق الداخلي بشكل كبير.
4. يساهم التدقيق الإلكتروني بتعزيز مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.
5. يبرز التدقيق الإلكتروني أهداف مهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.
6. يساهم التدقيق الإلكتروني بتحديد نطاق التدقيق الهامة في المصارف التجارية في العراق.
7. يبرز التدقيق الإلكتروني بتميز الموارد المهمة في المصارف التجارية في العراق.
8. هناك أثر للحوكمة كمتغير معدل بالتأثير على العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ومهام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية في العراق.
- 9.

المحور الثاني: التوصيات: recommendations:

أوصى البحث على ما يلي:

1. ضرورة عمل المصارف التجارية في العراق بتوفير البيانات ذات صلة بالإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين.
2. يجب أن تهتم المصارف التجارية في العراق بتطوير إجراءات التشغيل وفقاً لسياسة الإفصاح التي يعتمدها مجلس الإدارة.
3. ضرورة أن تهتم المصارف التجارية بدعم الخدمات الإلكترونية بهدف التقليل من الاعباء الادارية المختلفة؛ وهذا بوساطة تحسين البنية التحتية لتعزيز التدقيق الإلكتروني.
4. ضرورة أن تهتم المصارف التجارية بتأمين التمويل المطلوب لإنشاء شبكات الاتصالات اللازمة لتطوير الإجراءات البنكية بشكل إلكتروني.
5. الاهتمام بصياغة خطط استراتيجية لتطبيق عمليات التدقيق الإلكتروني.
6. زيادة الاهتمام بتعزيز قدرات العاملين في المصارف التجارية على اتخاذ تكنولوجيا المعلومات؛ وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية لدعم المهارات التكنولوجية لدى العاملين.

References

1. Abdel Aziz, Rima Ibrahim.(2020). The impact of corporate governance on agency costs in Jordanian service companies: An empirical study, master's thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
2. Abu Amra, Ayman.(2018). The Effect of Integration Between Internal Audit and External Audit in Improving Quality Earnings: A Field Study on Jordanian Commercial Banks Listed in Bourse Amman, Unpublished master's thesis, Zarqa University, Jordan.
3. Ahmed Ibrahim; Hantash, Issam (2019). Good Administration and Governance, Cairo: Al-Jadeed for Publishing and Distribution.
4. Alazzah, Abdullah Mahmoud.(2021). The Modified Effect of Governance on the Planning Internal Audit Tasks in Achieving the Added Value of Transactions in Jordanian Service Companies Listed on the Stock Exchange, master's thesis, Jadara University, Irbid, Jordan.
5. Al-Bashtawi, Sulaiman Hussein and Al-Baqmi, Miteb Ayes. (2015). Impact of Applying Expert Systems in Commercial Banks on Electronic Audit Procedures from the Point of View of External Chartered Accountants - a Comparative Study between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Kingdom of Saudi Arabia, Jordanian Journal of Business, 11 (1), 117-151.
6. Aldalaye. Basman.(2017). Does Corporate Governance Affect the Financial Performance? Analysis of Findings from Jordanian Banks, International Journal of Business and Management, 12(4), 123
7. Al-Hamid, Maysa Musa.(2020). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on the Earnings Managment of Jordanian Industrial Corporations, master's thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
8. Ali, Abd al-Rahman. (2019). Financial Crisis and its Impact on Internal Audit Quality in Government Units: a Study on a Sample of Internal Auditors in Anbar Governorate. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 15(45), 163-179.
9. Al-Jabali, Sameer.(2018). "The Impact of the Governance of universities in Satisfaction and Employees Retaining — a field study at Jordanian Privet Universities", Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education, 38(2), 161-182.
10. Al-Maghribi, Muhammad Fateh Mahmoud Bashir (2020). Corporate Governance, 1st edition, Publisher: Modern Academy for the University Book.
11. Al-Mutairi, tired .(2019). impact of the commitment to apply the principles of corporate governance on (the existence of an effective framework for governance, shareholders' equity, equal treatment, Al-Mutairi, tired, Unpublished master's thesis, Al-Bayt University, Mafrq, Jordan.
12. Alnabulsi, Zaynab; Jaafreh, Khalid.(2017). On Importance of Empowering the Application of Governance in Jordanian Islamic Banks, Arab Journal of Administration, 4(37): 221-237.
13. Al-Nassasra, Omar Sulaiman. (2020). Degree of Practicing the Good Governance by the Secondary School Principals in the Negev region and its Relationship to Teachers' Professional Commitment from their Point of View, PhD Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
14. Al-Obaidi, Saif.(2019). impact of information technology governance (ITG) in commercial banks operating in Jordan according to COBIT 5 framework on the quality of internal auditing applied by internal auditors, Unpublished master's thesis, Al-Bayt University, Mafrq, Jordan.



15. Al-Qenaei, Jassim .(2018). the governance of public shareholding companies, master's thesis, Al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.
16. Al-Shanti, Ayman Mohammad (2016). Impact of Applying Accounting Information Systems on Improving the Effectiveness and Efficiency of Internal Auditing in the Jordanian Industrial Sector, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Issue 21, 103-136.
17. Al-Shbail, A. M., &Turki, T. A. (2017). A Theoretical Discussion of Internal Audit Effectiveness in Kuwaiti Industrial MEs, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 107-116.
18. Al-Thunaibat, Ali Abd al-Qadir. (2014). Auditing accounts in light of international standards. Amman: Wael House for Publishing and Distribution.
19. Aqlan, Afrah Mohammad (2015). Reality of Academic Governance Priorities at Taiz University, Journal of Educational Sciences, 1 (1), 15-56.
20. ASX Corporate Governance Council. (2019). Corporate Governance Principles and Recommendations, 4th Edition.
21. Awad, Awad Ahmed.(2020). The Impact of Corporate Governance on the Cost of Debt Financing for Industrial Companies Listed in the Amman Stock Exchange, Unpublished master's thesis, Al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.
22. Baabad, Arwa Hassan.(2020). out the role of corporate governance in improving the quality of information in the Saudi Electricity Company, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 4(1), 81-107.
23. Barsouli, Fawzia and Bouznak, Hasan. (2019). Studying the Relationship between Corporate Governance Principles and Internal Audit Standards in Companies, Journal of Legal and Economic Studies, 2 (33), 27-47.
24. Boulafrakh, S.(2020). Do Internal Auditors in the Algerian Public Organizations Contribute to Create Added Value, Journal of Strategy and Development, 10(1), 46 –65.
25. Guthrie, G. (2017). The Firm Divided: Manager–Shareholder Conflict and the Fight for Control of the Modern Corporation. New York: Oxford University.
26. Hamdan, Allam Muhammad.(2016). The Relation between Board Independence and Firm Performance: Evidence from Bahrain, Jordan Journal of Business Administration, 12(3), 481-504.
27. Hazaima, Mujahid Muhammad.(2021). The Moderating Role of Creative Accounting in the Relationship between Internal Audit Effectiveness and Accounting Information Reliability, Unpublished master's thesis, Al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.
28. Ikhlef, Safya; Torchi, Mohamed.(2020). The Role of Electronic Auditing in Improving the Quality of the Internal audit Profession and its Impact on Maximizing Value for the Beneficiaries of Corporate Governance, Al Bashaer Economic Journal, 6(2), 763-779.
29. Jabara, Sufyan. (2014). Impact of Audit Committee Controls on Performance Quality at banks, PhD. Thesis, Amman Arab University, Jordan.
30. Kafi, Mustafa (2019). Electronic government in light of the contemporary, scientific and technological revolution. Syria: Raslan House for Printing and Publishing.
31. Lu, Ying & Ramamurthy, K. (2016). Understanding the Link between Information Technology Capability and Organizational Agility: An Empirical Examination. MIS Quarterly, 35 (4): 319-344.
32. Messier, J. (2015). Auditing & Assurance Services: A Systematic Approach, McGraw- Hill Companies.
33. Misganaw, T.(2016). Factors Determining Effectiveness of Internal Audit in Ethiopian Commercial Banks, Unpublished master's thesis, AAU Institutional Repository, Ethiopia.
34. Ranjith, V. (2016). Business Models and Competitive Advantage. Procedia Economics and Finance, 37, 203-207.
35. Ruparelia, R. & Njuguna, A. (2016). The Evolution of Corporate Governance and Consequent Domestication of Corporate Governance and Consequent Domestication in Kenya, International Journal of Business and Social Science, C Center for Promoting Ideas, USA, 7 (5), 152-161.
36. Salehi, T. (2016). Investigation Factors Affecting the Effectiveness of Internal Auditors in the Company: Case Study Iran, Review of European Studies, 8(2), 224-230.
37. Samara, Wisam, Talalweh, Mohammad.(2020). The Effect of Strength of Auditing and Accounting Standards and Corporate Governance on Economic Growth: A Case Study of the Islamic World, Journal of Financial And Business Economics, 4(2), 309 – 323.
38. Tasié, G. (2016). An Exploratory Review of Total Quality Management and Organizational Performance. International Journal of Business & Law Research, 4(1), 39-45.
39. Washali, A. and Khadash, H. (2019). Board Diversity and Its Impact on Corporate Performance of Public Companies Listed in Amman Stock Exchange: the Case of Banks and Insurance Companies, Jordanian Journal of Business Administration, 15 (4), 467-487.